# الفصل العاشر
# مستقبل حقوق الإنسان فى مصر
# بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١

يقول أحد المحللين عن وضع حقوق الإنسان فى مصر بعد الثورة أن هذه الثورة قد كشفت لنا أن السلطات فى مصر لا تهدف على الإطلاق إلى بناء مجتمع مدنى يتمتع بالشرعية، بل على العكس تمامًا، فهى تهدف إلى الإبقاء على مجتمع مدنى «مطعون» فى شرعيته وبالتالى موضوعًا لسيطرتها، فهذه السلطات لن تأخذ إجراءات قوية لوقف التمويل الأجنبى لهذه المنظمات المدنية، إلا بصورة انتقائية جدًا، فبالنسبة لها، أى السلطات: «فإن توظيف التمويل الأجنبى كأداة للسيطرة. أفضل كثيرًا من أن تسمح لمنظمات المجتمع المدنى أن تطلق متطوعين فى الميادين العامة لجمع تبرعات لمناهضة التعذيب مثلًا».

لقد كشفت لنا «الثورة» كما يقول المحللون إن ثنائية الداخل والخارج هى أكثر تعقيدًا مما نتصور، فالجموع التى خرجت رافضة للسلطة كانت فى البداية تحمل قيم إنسانية وهى الحرية والكرامة والتى ليس لها داخل أو خارج، بل يمكن القول إن اللحظات الأولى شهدت صمتًا غير مسبوق عن كل ما تم فرضه من قيود على منظمات العمل المدنى ثم انقلبت الأمور تدريجيًا من جانب السلطة الانتقالية إلى مواجهات غير متوقعة، مستخدمة حجتين رئيسيتين لمواجهة منظمات العمل المدنى وخصوصًا منظمات حقوق الإنسان، ترتكز الحجة الأولى على أرضية سياسية؛ حيث يجرى استخدام عامل «الخارج» كما سبق أن ذكرنا فى الثنائية، عن طريق اتهام هذه المنظمات بالعمالة لجهات خارجية وهو الأمر الذى ينطوى على تهديد ما يسمى «الأمن القومى» و«السيادة الوطنية»، وما لا تقوله لنا السلطات كيف يمكن للدعم الدولى فى مجالات التنمية وحقوق الإنسان أن يهدد السيادة والأمن القوميين؟

وهل الصمت على انتهاكات حقوق الإنسان يشكل شرطًا من شروط تعزيز الأمن والسيادة؟ وبسبب عدم وجود إجابة واضحة ـ فإن هذه الحجة ـ رغم شيوع استخدامها بدت ضعيفة وغير كافية لنزع المشروعية عن الفاعلين فى مجال حقوق الإنسان، ولهذا السبب سعت السلطات، من خلال اتهام هذه المنظمات بأنها تتلقى الأموال من أجل تنفيذ «أجندات أجنبية» تتناقض مع قيمنا، أو ما بات يعرف باسم «ثوابت الأمة».

إن فى هذه المرحلة الحرجة من تاريخ مصر علينا أن نفكر معًا فى مستقبل حقوق الإنسان والمجتمع المدنى الذى يتمتع أكثر من السابق بالاستقلالية والفاعلية والشفافية، ومن هنا ثمة عدد من النقاط يجب أن تؤخذ فى الاعتبار على أنها خطة عمل للعاملين فى مجال حقوق الإنسان من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان المصرى المهدرة وبناء مجتمع مدنى ديمقراطى حديث يحترم أساسيات حقوق الإنسان:

١ ـ إن الاستمرار فى كشف الزيف السياسى لمعارك السلطات مع منظمات حقوق الإنسان هو أمر ضرورى وقد يتطلب تضحيات، والمعركة فى هذه الحالة ليست فقط من أجل الحصول على الموارد اللازمة لعمل هذه المنظمات، ولكن وقبل كل شىء إقرار الحق فى التنظيم فى إطار دولة قانون، ومن ثم يجب أن تكون قضايا العدالة والشفافية المحاسبة جزءًا لا يتجزأ من خطاب منظمات حقوق الإنسان بشأن التمويل.

٢ ـ إن تنمية موارد محلية هى قضية حيوية لمستقبل حركة حقوق الإنسان والمجتمع المدنى فى بلادنا، ليس لأن التمويل الأجنبى سيئ كما تزعم السلطات، بل لأن التمويل المحلى هو جزء لا يتجزأ من بناء مجتمع حقوق الإنسان، أى ذلك المجتمع الذى يتحمل مسئولية تجاه قضاياه، إن إثارة قضايا التمويل المحلى سيضعنا، على الأقل أمام أنفسنا كمجتمعات مسئولة عن دعم قضايا العدالة الاجتماعية، ولنكف قليلًا عن انتقاد الخارج واتهامه بالتآمر، كما أن نجاح المنظمات فى خلق وعى بتنمية موارد محلية هو فى النهاية إضافة إلى رصيد حقوق الإنسان أخلاقيًا واجتماعيًا قبل أن يكون ماليًا.

٣ ـ ضرورة العمل مع الإعلام والمؤسسات البحثية والعلمية من أجل إعادة صياغة الخطاب حول حقوق الإنسان وأهدافها ورصد منافع دعم الأنشطة التنموية والحقوقية، ومخاطرها إن وجدت.

٤ ـ إن العلاقة بين المجتمع السياسى والمجتمع المدنى بعد الثورة قد تتخذ مسارات جديدة،

فكلاهما ينفتح على الآخر بشكل غير مسبوق، وهذا سيطرح تساؤلات جديدة لا تصلح مع الإجابات أو ردود الأفعال القديمة، ومن ذلك سؤال المرجعية وكذلك مسألة الدعم والتمويل والتدابير الاحترازية لعدم توظيف موارد التنمية ضمن مصالح حزبية ضيقة.

٥ ـ إن انفتاح منظمات حقوق الإنسان على المجتمع، وإشراكه وكسب تضامنه هو السبيل الوحيد لبناء شرعية اجتماعية تستعصى على عمليات نزع الشرعية التى تمارسها السلطات، وهذه قضية كبرى وتحدى كبير وأساس أمام منظمات حقوق الإنسان، ليس من أجل نصرة هذه المنظمات فى منازعها مع السلطة، ولكن من منظور قدرتها على الاستمرار والبقاء وفق التغيرات الجديدة التى حدثت بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١.

وختامًا، فإن الوضع الحالى بعد الثورة شهد تدهورًا شديدًا فى أوضاع حقوق الإنسان فى مصر، وببساطة فإن غياب الحرية والأمان الشخصى وهو أحد الحقوق الأساسية للإنسان يهدد أى إنسان فى هذه المرحلة الانتقالية، فإن لم يستطع أى إنسان أن يمارس حريته فى غياب الأمن وانتشار السلاح والبلطجة فى الشارع المصرى، وسرقة السيارات والاعتداءات على المواطنين والتحرش بالنساء، وكل هذه الأفعال هى انتهاك صارخ لحقوق الإنسان فى مصر، كما أن المحاكمات العسكرية للمدنيين أحد أهم انتهاكات حقوق الإنسان فى مصر بعد الثورة، فكيف يحاكم الناس بعد الثورة محاكمات عسكرية، فالقضاء العسكرى قضاء طبيعى بالنسبة للعسكريين وليس للمدنيين، إننا نأمل فى وضع معايير دستورية وقانونية جديدة فى دستور ما بعد الثورة لنحقق المأمول فى تطبيق مبادئ حقوق الإنسان المصرى، الإنسان الحر العظيم الذى ثار على الاستبداد والظلم وحقق ثورة من أعظم الثورات فى التاريخ الإنسانى المعاصر.

* * *